

# باسم الشعب الجزائري

## قرار

المحكمة العليا  
غرفة الجرح و المخالفات  
القسم الرابع

رقم الملف: 554197

رقم الفهرس: 10/08624

قرار بتاريخ:

2010/03/25

أصدرت المحكمة العليا غرفة الجرح و المخالفات القسم الرابع  
في جلستها العلانية المنعقدة بمقرها الكائن بشارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار الجزائر  
بتاريخ الخامس و العشرون من شهر مارس سنة ألفين و عشرة  
و بعد المداولة القانونية القرار الآتي نصه:  
بين:

مسؤول مدني طاعن

1): الشركة الوطنية للتأمين saa

المعتمد لدى المحكمة العليا

و الوكيل عنه الأستاذ (ة): أحمد ترخاش

الكائن مقره ب: 39 نارع العقيد عميروش الجزائر

من جهة

و بين: النائب العام مطعون بسده

مطعون ضده

1): ب ر

الساكن:

المعتمد لدى المحكمة العليا

و الوكيل عنه الأستاذ (ة): بوطبة سليمة

الكائن مقره ب: شارع بن شولاق ميله

مطعون ضده

2): م ح

الساكن: قرية السيارى القرارم قوقة ميله

المعتمد لدى المحكمة العليا

بوطبي سليمة

الكائن مقره ب: شارع بن شولاق ميله

مطعون ضده

3): ب ر

الساكن:

المعتمد لدى المحكمة العليا

بوطبة سليمة

الكائن مقره ب: شارع بن شولاق ميله

من جهة أخرى

### \*\* المحكمة العليا \*\*

بعد الاستماع إلى السيد قور محمد المنصف رئيس القسم المقرر في تلاوة  
تقريره المكتوب وإلى السيد رحمين ابراهيم المحامي العام في تقديم طلباته الكتابية،  
فصلا في الطعن بالنقض المرفوع من طرف الطاعنة الشركة الوطنية للتأمين  
saa وكالة 2665 بتاريخ 2008/01/19 ضد القرار المطعون فيه الصادر بتاريخ  
2008/01/13 عن الغرفة الجزائرية بمجلس قضاء قسنطينة والذي قضى حضوريا  
اعتباريا تجاه المعارض ضدهما ب ر و ب و و حضوريا نحو

المعارض والمعارض ضدهم ذوي حقوق المرحوم بـ وغيابيا تجاه

المعارض ضده جـ صـ

في الشكل: قبول المعارضة،

وفي الموضوع: تاييد الحكم المستأنف والمصاريف القضائية على المعارضة،

حيث ان الحكم المستأنف الصادر بتاريخ 2006/05/29 عن محكمة ميلا قد

قضى حضوريا ببراءة المتهم بـ و من جرم القتل الخطا والجروح الخطا،

وفي الدعوى المدنية: الزام الشركة الوطنية للتأمين saa وكالة 2665 ان تدفع لذوي

حقوق الضحية المتوفي بـ بـ التعويضات التالية:

بالنسبة للاب بـ ر : (41.400دج) تعويض مادي،

- (30.000دج) تعويض معنوي،

- (50.000دج) مصاريف الجنازة،

- (382.500دج) تعويض عن الاضرار اللاحقة بالسيارة،

بالنسبة للام مريوة حدة: (41.400دج) تعويض مادي،

- (30.000دج) تعويض معنوي،

وتمهيدا قبل الفصل في الموضوع تعيين الخبير خالد السعيد الطبيب الشرعي افحص

الضحية بـ ر وتحديد مدة العجز الكلي المؤقت ونسبة العجز الجزئي الدائم

وضرر التالم الجمالي اللاحق به نتيجة الحادث الذي تعرض له بتاريخ

2005/12/18 واعداد ملخص عن ذلك،

حيث أن الرسم القضائي قد تم تسديده،

حيث أن الطعن بالنقض إستوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا،

حيث أنه تدعيما لطعنها أودعت الطاعنة الشركة الوطنية للتأمين بواسطة

وكيلها الأستاذ احمد ترخاش المعتمد لدى المحكمة العليا مذكرة طعن أثار فيها وجهين

للنقض، كما اودع المدعي عليهم في الطعن ذوي حقوق المرحوم بـ بـ

مذكرة جوابية ملتزمين رفض الطعن،

### **\*\* وعليه فإن المحكمة العليا\*\***

عن الوجه الثاني: الماخوذ من مخالفة القانون والخطا في تطبيقه:

حيث بالرجوع الى الحكم المؤيد بالقرار موضوع الطعن يتضح جليا للسادة التضاة

اسندوا مسؤولية الحادث الى الضحية المتوفية صاحب سيارة بيجو 106 كونه، لم

يتحكم في قيادة سيارته عندما حاول تجاوز الشاحنة امامه وبالتالي تتحمل شركة تامينه

مسؤولية تسديد التعويضات المحكوم بها وبالنتيجة اخراج الطاعنة من روابط الدعوى

مادام مؤمنها لم يرتكب اي خطا وقد استفاد من البراءة، ورغم الدفع التي قدمتها

الطاعنة الرامية لاجراجها من النزاع الا ان المجلس وعكس كل توقع جانب الصواب

واصدر قراره بتاييد الحكم المستأنف مما يتعين نقضه وابطاله،

وبالفعل فانه يتبين من حيثيات الحكم الابتدائي المؤيد بالقرار محل الطعن ان

سيارة بيجو 106 التي كان يقودها المرحوم بـ بـ هي التي حولت

اتجاه سيرها نتيجة الفرملة لتعصدم بسيارة المتهم، وانه والحال كذلك يتعين التصريح

ببراءة المتهم من الجرمين المتابع بهما،

حيث من جهة اخرى فان قضاة المجلس بعد معارضة شركة التامين والتي التمت

بواسطة وكيلها الاستاذ سحنون الشريف اخراجها من الخصام مع تحميل الشركة العامة للتأمينات المتوسطة وكالة رقم 336 سيدي مبروك المؤمن لديها السيارة التي كان يقودها المتوفي بـ المتسبب في وقوع الحادث مؤسسة طلبها على ان المؤمن لديها هو المتهم بـ وتمت تبرئته من تهمة القتل الخطا والجروح الخطا، وان السائق المتوفي هو الذي كان يسير متجاوزا الخط المتواصل فوجئ بسيارة بـ و فاربتك وفرمل فانحرفت به السيارة التي كان يقودها المملوكة للمدعو جـ هـ المؤمنة لدى الشركة العامة للتأمينات المتوسطة GAM وكالة رقم 336 بعقد تامين رقم 336/050/036 ساري المفعول الى غاية 2006/04/16،

حيث يتبين وبالرجوع الى القرار المطعون فيه والحكم المستأنف يلاحظ انهما اسندا مسؤولية الحادث الى خطأ صاحب سيارة كونغو التي كان يقودها بـ و المؤمن لدى الطاعنة والتي تمت تبرئة ساحته، ورغم ذلك تم تحميل الطاعنة الشركة الوطنية للتأمين للمتهم الذي قضى ببراءته بالتعويضات دون بيان الاساس القانوني لذلك، وعدم الاجابة على طلب الطاعنة المتعلق باخراجها من الخصام، حيث كذلك لما تبين وان قضاة المجلس حملوا مسؤولية الحادث الى الضحية بـ مسؤولية الحادث كان عليهم ان يحملوا مؤمنه بصفته ضامن له وهي الشركة العامة للتأمينات المتوسطة GAM وان تحميل التعويض على عاتق ضامن المتهم المبرئ بـ و ( الشركة الوطنية للتأمين ) يجعل المجلس غير مصيب في تطبيق القانون مما يجعل القرار عرضة للنقض والابطال وبدون مناقشة الوجه الاول،

## \*\* فلهذه الأسباب \*\*

تقضي المحكمة العليا:

- بقبول الطعن بالنقض شكلا وموضوعا وبنقض القرار المطعون فيه واحالة القضية على نفس المجلس مشكل من هيئة اخرى للفصل فيها من جديد طبقا للقانون،
- المصاريف على الخزينة العامة،

ينفذ هذا القرار بعناية و بسعي من النيابة العامة في المحكمة العليا، وتبليغه الى الأطراف وتحاط به علما الجهة القضائية التي أصدرت القرار المطعون فيه، للإشارة اليه في هامش أصل ذلك القرار عملا بالمادتي 522 و 527 من قانون الإجراءات الجزائية بذا صدر القرار بالتاريخ المذكور أعلاه متن قبل المحكمة العليا غرفة الجنج و المخالفات القسم الرابع المترتبة من السادة :

رئيس القسم رئيسا مقررا	قدور محمد المنصف
مستشار(ة)	لعناني الطاهر
مستشار(ة)	رشاش نصيرة
مستشار(ة)	زبيري عبد الله
مستشار(ة)	قويدري محمد

برالحي حاسد

فولان محمد

رحمين براهيم  
بلعسل توفيق

وبحضور السيد (ة):  
وبمساعدة السيد (ة):

الرئيس (ة) المقرر (ة)

مستشار (ة)

المحامي العام  
أمين الضبط

أمين الضبط

4

